الثورة
www.althawranews.net
الخميس :8 ربيع الأول 1435هـ> 9 يناير 2014م > العدد 17948
Thursday : 8 Rabea Awal 1435 - 9 January 2014 - Jssue No. 17948

عبدالله دوبلة

كيف يحصل اليمني على المال؟!..

السؤال الأكثر أهمية للإجابة عن المستقبل

ربما هذا هو السؤال الأهم الذي ينبغي على الجميع الإجابة عليه من مثقفين وسياسيين ومسؤولي دولة، وبرامج أحزاب، فإشكالية اليمني الجوهرية والحقيقية هي طريقة حصوله على المال لا فكره أو دينه.

فلأجل ذلك المال والحصول عليه قامت أغلب الحروب والصراعات اليمنية التاريخية، ولا تزال، كأغلب الصراعات البشرية ربما، فالغزوات اليمنية البينية القديمة منذ السبئيين هي لأجل ذلك المال، وهي لا تختلف كثيرا عن الغزو الإمامي لمناطق اليمن الأسفل وإن اختلف العنوان. هو لا يختلف أيضا عن النزوح اليافعي إلى حضرموت بدافع الحماية أول الأمر قبل أن يصبح حاكما، أو في صراعه مع الحضارم بعد ذلك.

حتى ثورة 1962، كان أغلب اليمنيين يعانون في الحصول على المال، باستثناء نشاط زراعي ضئيل في بعض المناطق ذات المرتفعات الأقل انخفاضا كإب مثلا وبعض الأودية كالتي تصب في السهول التهامية، إلا أن فئة قليلة من الناس هي من كانت تحظى بفرص الحصول على المال بطرق مرفهة من خلال العمل في وظائف الدولة، وكان حتى هؤلاء يتم اختيارهم بعناية من طبقتين ضيقتين هما "السادة، والقضاة"، وربما بعض الوجاهات القبلية المرضي عنها، إذا ما استثنينا كبار الملاك والتجار على اعتبار أن هاتين المهنتين توفران الكسب والربح في أي ظرف سياسي للدولة.

كل الذي فعلته ثورة 62 على أهميتها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، أنها وسعت فرص الكسب والترزق من خلال الانخراط في الحرب مع الجمهورية والتكسب من المصريين أو ضدهما مع الملكيين والتكسب من السعودية، ولم يكن مثل هذا النشاط "التكسب من الحرب" من تلك الأنشطة الغريبة على اليمنيين فهو مما كانوا يفعلونه في العادة..

المتحول والجديد هو ذلك الذي أفرزته الحرب، إذ سمح النظام الجمهوري لطبقة أخرى غير القضاة والسادة وهي "القبائل" لتحل بديلا في مسألة التكسب من خلال وظائف الدولة، وليس كل القبائل حتى، فكل قبيلة كانت تحظى بفرصتها بقدر سطوتها ونفوذها في الدولة وبما تحسمه الصراعات في ما بينها على قيادة الدولة، وكان كل ذلك أيضا يحدث في منطقة ضيقة من قبائل شمال الشمال.

في هذه الأثناء لم يكن التمويل الخارجي الذي كان قد بدأ نشاطه مع الثورة، قد توقف حيث استمرت المملكة السعودية في الدفع جنبا إلى جنب مع تمكين حلفائها من السطوة على الدولة ومصالحها. إذ مع الوقت..لم يقتصر الدفع على المملكة السعودية كما لم يقتصر الاستلام على حلفائها فقط، فقد أصبح الأمر ثقافة وسلوك حياة لا يثير أي حساسية وطنية، بل كان ما تتباهى به الأطراف وتفخر به علنا. فحين غابت مصر عبدالناصر عن المنافسة في الدفع مع العلم أن مصر كانت تدفع كل احتياجات خزينة الجمهورية الوليدة إلى جانب الدفع لشراء الولاءات لها، تصدرت المملكة السعودية وحيدة المشهد، إلا من بعض منافسات بسيطة بعثية في العراق على عهد صدام، وربما ليبية حسب أمزجة القذافي في بعض الأحيان.

المهم هو أن مسألة الارتزاق من الخارج كانت أحد الأعمدة الرئيسية لطرائق الكسب في اليمن، وهو مما ورثته دولة الوحدة أيضا، وفيما كان المسؤولون وقادة الجيش والمشايخ وربما قادة الأحزاب هم من يستلمون في بداية الأمر أصبح الأمر ثقافة عامة يشترك فيها ويطمح إليها الجميع.

فقد انتشرت الجمعيات الخيرية السلفية الممولة من الخليج كالفطر، وأصبح مثل هذا النشاط الخيري أحد أهم موارد الدخل التي يعتمد عليها مئات الآلاف من الناس، لا أتحدث هنا عن المستفيدين وإنما عن العاملين فيها بدرجة رئيسية.

كما لم يقتصر الأمر على الإسلاميين فقط، فقد وجد العلمانيون والليبراليون ضالتهم في منظمات المجتمع المدني الممولة من الغرب، والتي صارت تتناسل مؤخرا بصورة جنونية، إلا أن التمويل هنا هو ربما لا يقارن مع التمويل الخيري السلفي الذي يدعم نظاميا وشعبيا في الخليج. أو مع ذلك الدفع النظامي السعودي.

إلا أن في بيئة مماثلة حيث التمويلات الخارجية طريقة حياة وثقافة يشترك فيها الجميع، يكون الحديث عن ضبط تمويلات القاعدة المفترضة، أو تمويلات الحوثي المفترضة أيضا من إيران، أو تجريمهما أمرا مستحيلا.

في الجنوب.. لا يختلف الأمر أيضا. فشحة الموارد وصعوبة الحصول على المال هو القاسم المشترك لكل اليمنيين، كانت هناك حالتان استثنائيتان، ازدهار النشاط التجاري في عدن على عهد الإنجليز، وهذا قضت عليه دولة الاستقلال، ونظام الرعاية الاجتماعية للدولة وهذا قضت عليه دولة الوحدة.

إلا أن ما يحدث الآن في الجنوب من استعارة ثقافة الشمال في مسألة التمويلات الخارجية للحراك بدعاوي الاستقلال هو ليس حلا، ولا تعميم ثقافة تفيد الدولة من خلال الوظائف التي ينظر لها وتمارس الآن بشكل رسمي هو حل أيضا. فذلك هو ما كان يحدث في الشمال حتى الآن و كان ينظر إليه كمشكلة، فهل يكون تعميمه في الجنوب هو الحل؟!.

الثورة الشعبية في 2011 هي الأخرى لم تنجو من عدوى هذه التمويلات الخارجية، حيث تصدت قطر لمسؤولية هذا التمويل الأخير، الجديد والخطير في الأمر هو تبريره تحت الحجج والدعاوى الثورية الأخيرة.

ينظر الجميع إلى الفساد في وظائف الدولة كطريقة غير مشروعة للتكسب، في حين يحصل الجميع على التمويلات الخارجية تحت حجة مناهضته أيضا. إلا أن ما يتواطأ الجميع حوله هو عدم الاعتراف بفساد هذا التمويل الأخير الذي هو أكثر فسادا حتى من ذلك الذي يحدث في وظائف الدولة، فهو في الأخير على سوء يحدث في إطار الدولة ولا يقترن بالعمالة للخارج..

فما دام لا يتوفر لليمني طرق مشروعة للكسب من خلال تطوير الأعمال الصناعية والفلاحية والتجارية، وما دام التمويلات الخارجية توفر مسلكا سهلا للكسب كما يوفره الصراع على مناصب ومصالح الدولة فلن تتوقف الصراعات في اليمن.

فكل يمني في بلد هو شحيح الأعمال والموارد، هو مهيأ للانخراط في هذه الصراعات الداخلية التي تحتشد الآن وتكاد تنفجر في أي لحظة تحت أكثر من عنوان. فاللافتة التي قد يقاتل تحت لوائها أحدهم لن تشكل فارقا عن تلك التي قد يقاتل تحت لوائها الآخر.. فلطالما ابتكر اليمنيون لافتات متعددة لحروبهم التاريخية لأجل الرزق.

النأي بالدولة كمحل للصراع على المغانم المادية، أو تجريم الاستلام من الخارج، على أهميتهما، لن يكونا كافيين، كما لا يغنيان عن الإجابة عن السؤال الأهم، والذي هو: كيف يمكن توفير المال لليمني، و بطرق مشروعة؟!. فهو السؤال الذي يشغل اليمنيين أكثر من أي شيء آخر.

حتى الآن، لا أحد قد حاول الإجابة عن هذا السؤال، فالكل مشغول بالصراع على مغانم الدولة، أو الاستلام من الخارج. يفعل الساسة ذلك، ولما لا يلحق بهم الجميع؟!. حين ذلك، حروب الجميع ضد الجميع هو أقل ما نتوقعه.

سامي عطا

العرب والذهنية المخاتلة..!!

منذ "معركة صفين" بين علي ومعاوية، استوطن في ذهنية العرب، ما يمكن أن نطلق عليه ذهنية المخاتلة. هذه الذهنية المواربة درجت على الكذب والتدليس و المؤامرة. وتعبد معركة صفين لحظة فاصلة في زمن العرب العقلي والواقعي. وعلى أساسها تشكّل سلوك العرب السياسي والاقتصادي أيضاً. لقد جرى التعامل مع السياسة حتى يومنا هذا بوصفها سباقاً في مضمار الخديعة أو قدرة المرء على الوصول إلى خط نهاية المكر. منْ يمكر مسبقاً يحقق مآربه أولاً، أو حسب المثل الشعبي "تغدى به قبل أن يتعشى بك". وجرى التعامل مع التجارة أيضاً بوصفها شطارة ولا زال يجري التعامل معها بهذه الذهنية؛ فالكذب والخديعة شطارة.

أن معركة صفين حدث سياسي صاغ ذهنية العرب على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بامتياز؛ إذ شرعت للملك العضوض و التوريث، وتوطدت نظرية المؤامرة كشرعة في مسلك السياسة. ولم تفلح كل دروس وعبر تاريخ الإنساني في أن يستفيد العرب منه لأجل تغيير مسلكهم في السياسة وطريقة إدارة الحكم. لذا يبدو العرب كما لو كانوا جنساً آخر أو موميات يتم استحضارها من متحف التاريخ. هذا ما تؤكده مشاريعهم -إذا كانوا يمتلكون مشاريع أصلاً- حتى اليوم؛ إذ تتميز مشاريعهم بكونها مشاريع تهرب من استحقاقات الحاضر والمستقبل إلى ماضيهم. ما زلنا نتنفس "الغزالي" ونعيش مع "ابن تيمية". (حسن حنفي) لننظر مثلا إلى مشاريع وحدتهم راهنا لم تكن مشاريع للتقدم، بل مشاريع قادتهم من نكوص إلى آخر؛ فكلما تقدم الآخرون أرتد العرب ألف خطوة إلى الخلف، لأنها مشاريع التربص وتحيّن الفرص من أجل الانقضاض على الحاضر والمستقبل بأدوات تشبعوها من ماضيهم الذي صاغ ذهنيتهم، مشاريعهم ككل الإيديولوجيات إذا ما استعرنا عبارة أميل سيوران "تختلق فراديس في الزمن"، لكنه الزمن بوصفه ماضي (النشأة)، المستقبل الغائب الأكبر عندهم، وسلوكهم السياسي يقوم على ذهنية إغتصاب، حيث تشرع لاغتصاب الطرف الضعيف، وهي ذهنية مخاتلة ومراوغة؛ لذا تأتي مشاريعهم إما فاشلة أو تعاني من العجز والقصور الذاتي. حتى فكرة التقدم لديهم تعاني من العطالة.

وكل المشاريع التي عرفها وخبرها العرب مأزومة، إذ تفتقر إلى دسم الاخلاق والقّيم الفاضلة. ويكتنفها قبح الممارسات من كل الجهات. و تدور في حلقة مفرغة. حتى عندما يثورون تأتي ثورتهم على غير العهد، إذ تستمد أشعارها من الماضي" إن الثورة؛ أي ثورة اجتماعية، تأمل إحداث فرق "تغيير"، لا تستطيع أن تستمد إشعارها من الماضي، بل عليها أن تستمد إشعارها من المستقبل والمستقبل وحسب. إن الثورة " لا تستطيع أن تبدأ بتنفيذ مهمتها قبل أن تقضي على كل احترام خرافي للماضي" (ماركس الثامن عشر من برومير).

إن ذهنية التفكير السياسي العربي راهناً مومياتٍ عاجزة عن النهوض بمهام إدارة الشأن المجتمعي. حتى عندما تحاول هذه الذهنية المخاتلة أن تستفيد من الخبرات الإنسانية؛ فإنها تلجأ إلى أسوأ التجارب والخبرات الإنسانية وتكرسها مسلكاً وممارسة.

إن العرب يتسابقون باتجاه أدوات و طرائق عتيقة؛ تم تجاوزها. إذ تراهم يذهبون إلى نيقولا ميكيافيلي وكتابه "الأمير" غير مدركين أن نصائحه تلك وجهها لأحد أمراء مقاطعة إيطالية توسم فيه القدرة على لملمة إيطاليا الممزقة والمفتتة وجعلها أمة، ونصائح ميكيافيلي ليست إلا قراءة استفاد فيها من حاضر "ماضي" مُمزق من أجل خدمة الحاضر والعبور إلى المستقبل، أنها نصائح وليست وصفات قابلة لكل زمن ومكان.

لقد شوه العرب علم السياسة، فلم يعد علماً يهتم بإدارة مصالح الناس المتناقضة يهدف إلى حفظ الاستقرار والسلم الأهلي في المجتمع، بل ظلت السياسة كما عهدوها فناً للكذب والتدليس والخداع والمداهنة. حيث بقيت معايير وقيم هذا العلم عند العرب لم تتغير واستمرت طرائق إدارتهم لشؤونهم على عهدها أيضاً.

السؤال إذا يرفض العرب الثورة في تغيير واقعهم وتتغير طرائق تفكيرهم، وتغيير إدارة شؤونهم، فكيف سيتغيرون؟.

• أستاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

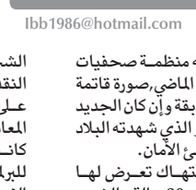

مارب الورد
lbb1986@hotmail.com

الصحافة ..مهنة الحرية ولكن!!

رسم التقرير السنوي الذي أصدرته منظمة صحفيات بلاقيود عن الحقوق والحريات للعام الماضي، صورة قاتمة ربما لم تختلف كثيرا عن الأعوام السابقة و إن كان الجديد فيها أن هذه الانتهاكات تحدث التغيير الذي شهدته البلاد ولا تزال تعيش على وقعه لنقلها لشاطئ الأمان.

التقرير سجل وقوع 138 حالة انتهاك تعرض لها الصحفيون تنوعت بين التهديد بواقع 30 حالة، والشروع في القتل بعدد 10 حالات، فيما بلغت حالات الاختطافات والإخفاء 9 حالات، بينما تعرض ثمانية صحفيين للاحتجاز.

ووثق التقرير مقتل صحفي ومحاولة اختطاف وثلاث حالات اعتقال، وبلغت حالات المحاكمات والأحكام الصادرة عنها ست حالات وتكررت حوادث السب والتحريض والمنع من التغطية والفصل التعسفي، فضلاً عن الاختراق والحجب وإحراق الصحف واقتحام منازل الصحفيين.

ولا تزال الجهات التي تقف وراء الانتهاكات – وفق التقرير – هي ذاتها التي اعتادت على التنكيل بالصحفيين باعتبارهم الصيد السهل قبل ثورة 11 فبراير 2011 والتي لا يروق لها عمل الصحفيين وأداء رسالتهم الكاشفة للحقيقة للرأي العام.

لكن رغم هذه الصورة القاتمة إلا أن سقف الحريات مرتفع باضطراد أكبر من ذي قبل ولا مقارنة في حرية الإعراب عن الرأي بالكتابة والصوت والصورة أو بمختلف أشكال التعبير، بل إن الممارسة الصحفية تجاوزت الضوابط وأخلاقيات المهنة واستغل البعض ثورة الحرية للإساءة للمهنة باختلاق الأخبار ونشر الشائعات والاعتماد على المصادر المجهلة في نسب المعلومات.

لقد رفعت الثورة سقف الحرية إلى عنان السماء ووجد اليمنيون جميعاً متنفسهم في التعبير عن حقهم قولاً أو فعلاً في أي وقت دونما خوف أو مراعاة منصب هذا الشخص أو تلك الجهة وأصبح جميع المسئولين في مرمى النقد والتناول الإعلامي.

على الصعيد الرسمي، لم تعد الحكومة طرفاً في الجبهة المعادية للصحفيين كما كان الحال في السابق، حيث كانت الحكومة تعد القوانين المقيدة للحريات وتقدمها للبرلمان لإقرارها وتحرض عبر مسئوليها جهاراً وفي منابر الإعلام الرسمي على استهداف الصحفيين وتصويرهم كأحد المخاطر التي تهدد البلاد وتمس وحدته ونسيجه الاجتماعي ولهذا تم تأسيس محكمة الصحافة التي يقول عنها خبراء القانون إنها استثنائية وغير قانونية وهكذا كان يتم استنزاف الصحفيين لجبهات غير ميدان معاركهم الحقيقية وشهدنا محاكمات سياسية وأحكاما بالجملة لإسكات المعارضين للأداء الخاطئ للقائمين على حكم البلاد.

صحيح أن بعض المنتسبين للجيش والأمن يمارسون الانتهاكات بحق الصحفيين ولا يزالون يسيرون على ذات المنهج القمعي الذي طوته الثورة لكن هذا لا يعني أن الانتهاكات ممنهجة ومدبرة من الجهات التي ينتمون إليها بدليل أن هذه الجهات اعلنت إدانتها في أكثر من حادثة استهدفت شخصيات مختلفة كما اعتذرت للضحايا وأجرت تحقيقات مع المتهمين وأكدت احترامها لعمل الصحفيين، وهذا لا يبرر ضعف أو عجز الحكومة عن القيام بواجبها تجاه حماية الصحفيين.

المشكلة في الجهات غير الرسمية التي تريد تغييب شهود الحقيقة عن تصرفاتها وسلوكياتها العابثة بالأمن والاستقرار ولا تستطيع فعل ذلك إلا في غياب الكاميرا والقلم وهذا ما يبرر رفض بعض أطراف الصراع السماح للصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام الخارجية التواجد في جبهات القتال لنقل الحقيقة للناس حتى لا تظهر جرائمها ويسقط القناع عنها.

في أجواء الصراعات ومراحل التحول الديمقراطي كالتي تشهدها اليمن يسعى كل طرف لتوظيف الصحفي كبواق يروج ويمجد موقفه ويتحول لمحارب في ساحة الكلمة في إطار تجيير كل شيء ضد الطرف الآخر في معادلة الصراع، ويصبح الصحفي في هذه الحالة أخطر من المحارب حامل السلاح كون ضحايا المعلومة الكاذبة يفوقون ضحايا الرصاصة الواحدة التي قد تقتل شخصاً.

من حق الصحفيين أن يحصلوا على الحرية الكافية لممارسة مهامهم على أكمل وجه وعلى السلطات المعنية توفير الحماية وتسهيل تحركاتهم وتمكينهم من الحصول على المعلومة الصحيحة من مصدرها دون تحريف أو تضليل ضمن مصفوفة إجراءات شاملة تضم مناخاً قانونياً وتشريعياً مناسباً يضمن أيضاً الحياة الكريمة واللائقة كي لا يتحول الصحفي إلى مشروع استقطاب تتسابق عليه الجهات القادرة على الاحتواء والضم.

ثمة واجب وطني وتاريخي وأخلاقي على الصحفيين تجاه البلاد في ظل الأوضاع الذي تعيشها على مختلف المستويات والتي تستوجب توخي الحذر والحيطة من مغبة نشر معلومات كاذبة ودعايات تساهم في تسميم الأجواء وتزيدها تلبداً وغموضاً وترفع درجة حرارة بؤر التوتر وتغذي خطاب الكراهية والعنف وتؤثر سلباً على السلم الاجتماعي والأمن العام.

إن الصحفيين مطالبون بالتزام خطهم التنويري الذي ساروا فيه مع أبناء شعبهم في الثورة ودفعوا ثمن فاتورة الحرية وهذا يضاعف المسئولية الملقاة على عاتقهم أكثر من غيرهم سواء بنقل الحقائق للشعب أو توضيح طبيعة المشكلات التي تعاني منها البلاد دون توظيف على حساب المصلحة العليا.

المراقب لأداء كثير من وسائل الإعلام يجد تجاوزات كثيرة بشكل يومي وتعمد اللجوء للشائعات التي تضر بمصالح الناس وتفقد المهنة رأسمالها وهي المصداقية حتى أصبح المواطن العادي لا يصدق كثيراً ما تنشره الصحف أو المواقع الالكترونية بسبب ممارسات غير مسئوولة لا تراعي قيما للمهنة ولا للانتماء الوطني.

من حق الصحفي أن يدافع عن الجهة التي ينتمي إليها ويبرر مواقفها غير أن هذا ينبغي أن يكون في إطار مسئوول وصائب وليس التعصب الأعمى الذي يجعله يدافع عن الباطل كأنه الحق ويصير همّه مصلحة حزبه أو قبيلته أو منطقته على حساب الحقيقة ورسالته المهنية.

نشجع الأداء المهني الجاد لبعض وسائل الإعلام سواء تلك التي تفضح الفساد وتذكر المسئولين بواجباتهم الدستورية أو تلك التي تحاول قدر الإمكان التزام الصدق والموضوعية فيما تنشره وتضع في اعتبارها احترام عقل القارئ وخدمة قضاياه ونقل معاناته.

لا ينتظر أحد وجود جهة رقابية لكي يهذب سلوكه وأدائه لأن خوفه من عدم نقل الحقيقة لن يكون من منطلق احترامها أو التزامه بقيم المهنة التي يعمل فيها وإنما خشية عقاب قد يقع عليه لتجاوزه أو خروجه عن الطريق الصحيح، وفي هذه الحالة لن نصنع صحفياً مسئوولاً يضع قيمة لضميره وأخلاقه وقبل هذا يخاف ربه، وعلى العكس سنجد صحفيين يحملون معاول الهدم وأعواد الكبريت لإشعال النار في أي مكان والخاسر هنا الوطن والمواطن.

نريد إعلاما مسئولاً يلتزم بالضوابط والمعايير المهنية لا إعلاما منفلتا هدامًا يتجاوز كل الخطوط دون أن يتحاسب القائمون عليه على أخطائهم إن لم يتحولوا إلى رموز مقدسة تستحق التعاطف والتضامن في حال قدمت للقضاء.

الحرية في أبسط تعريفاتها: ممارسة حقوقك دون التعدي على حقوق الآخرين. مثلما نعيش في زمن الحرية علينا في المقابل الحفاظ على سقفها وتنظيم ممارساتها حتى لا تتحول لمهنة غير جليلة ومحترمة أو تصبح ملجئاً لكل من هبّ ودبّ من الدخلاء وما أكثرهم في بلاط صاحبة الجلالة.

عبدالرحمن سيف إسماعيل

قراءة في قانون السلطة المحلية ومشروع تعديلاته..

غياب السلطة المحلية واستبداد السلطة المركزية..!!

(4-4)

رؤية الاستراتيجية الوطنية للسلطة المحلية :-

من واقع مسودة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز اللامركزية ، ولتفعيل الدور التنموي للسلطة المحلية ندرك مدى الخلل الذي أصاب عقلية السلطة المركزية . وربما الأخطاء الاستراتيجية في نظرتها لطبيعة النظام الجيد والذي أصبح هدفا استراتيجيا تسعى الى تحقيقه مختلف شعوب الأرض وعلى وجه الخصوص تلك الشعوب التي تعاني من اختلالات واضحة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

والسلطة تحاول أن تتعامل مع قضايا الوطن بنوع من الرجسية والسطحية فهي تعتمد على بعض الافتراضات غير الموضوعية وتعتقد أن مفردات الخطاب السياسي هو عبارة عن منتج يمني، ومن هذا المنطلق اعتبرت المضامين التي حددها دستور الجمهورية اليمنية لنظام اللامركزية يمكن تحقيقها من خلال بعض المفردات التي وردت في الدستور حول السلطة المحلية وحولتها بعد ذلك إلى نظام إداري اعتقدت أنه قادر على استيعاب الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الوحدات الادارية ومن خلالها قادر على اقناع الناس بأن هذا النظام هو اللامركزية بحد ذاته .

وقد جاء في وثيقة مسودة اللامركزية بما مفاده أن الدستور في مادته (146) أكد على ضرورة اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام السلطة المحلية ومن هنا يتضح بجلاء أن الدستور أراد للامركزية ان تكون على شكل سلطة محلية وليس حكما محليا تتمتع فيه المجالس المحلية بجميع الصلاحيات السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية كما هو في الدول المركبة مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ونجد في هذه المسودة رؤية ضبابية لطبيعة النظام الإداري المحلي ..ففي الوقت الذي يعتبر فيه أن الدستور أراد اللامركزية أن تكون على شكل سلطة محلية تورد رؤية ربما أنها تختلف معها إلى حد كبير ..وتقول وبعبارة أخرى فإن الدستور يؤكد في هذه الحالة على أهمية قيام نظام للسلطة المحلية ضمن البناء الدستوري للسلطة المركزية لدولة الوحدة باعتباره تجسيدا حيا للإرادة الشعبية ولكن باعتباره الاستثناء وليس الأصل .فالأصل في الدستور ان جميع السلطات كلها بيد السلطة المركزية غير أنها تقوم وفقا للآلية الدستورية والمقرة بنقل وتفويض سلطات مالية و إدارية محددة يتضمنها القانون الخاص بالسلطة المحلية واللوائح التنفيذية المتفرعة عنه .

وهذا يؤكد حقيقة أن السلطة المركزية غير جادة في نقل الصلاحيات إلى المحليات وتعتبر أن السلطة المركزية ينبغي ان تظل تمثل الهيمنة والقوة والسيطرة ولا تريد أن تتنازل للمحليات ببعض الصلاحيات ..واللامركزية بالنسبة لها هي وسيلة لإيصال السلطة المركزية ألى المحافظات والمديريات بعد ان كانت قبل هذا النظام أسيرة العاصمة والمدن الرئيسية الاخرى .

أي انها ترى السلطة المحلية جزءاً من سلطة الدولة أي احدى مفردات السلطة المركزية ومخرجاتها .

ولهذا تظل السلطة المحلية تحت وصايا السلطة المركزية التي تعمل على الدوام نفسها وصية عليها ومشروع الاستراتيجية الوطنية لدعم اللامركزية والتي تم إعدادها من قبل لجنة وزارية موسعة برئاسة وزير الإدارة المحلية تؤكد بل تصر على هذه العملية . فمن (المسائل التي أكد عليها قانون السلطة المحلية مجددا كما فعل الدستور من قبل أن الأصل في منظومة الحكم في اليمن هي المركزية وان اللامركزية المالية والإدارية هي الاستثناء ويعني ذلك من الناحية العملية ،أن السلطة المركزية هي المعنية أولاً وأخيراً بنجاح نظام السلطة المحلية المنبثق عنها ...وأضاف مشروع الاستراتيجية وفي حالة عدم الوصول الى حلول مرضية من قبل السلطة المركزية الممثلة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء يمكن للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية اتخاذ قرار بحل المجالس المحلية والقانون وكذا الدستور هنا يؤكدان على أن الاصل هو المركزية وان اللامركزية هي الاستثناء ..وتؤكد عليه السلطة المركزية في رؤيتها الاستراتيجية المستقبلية... و العمل على تطوير منظومة السلطة المحلية امر يظل محدوداً ودفع العمل في اتجاه المركزية الشديدة هو الخيار الاساسي للسلطة المركزية .

والقانون أعطى للسلطة المركزية سلطة الإشراف والرقابة على المجالس المحلية وان قرارات مجلس الوزراء ملزمة لجميع وحدات الادارة المحلية .

فالسلطة هنا تفصل منظومة تشريعية وادارية ،وقانونية للمستقبل وتعمل على بناء واقع متناقض يعيش حالة انفصام مزدوجة بين مهام رقابية وإشرافية مسنودة بالقوة من الاعلى ومهام رقابية و إشرافية محكومة بموافقة الحاكم وهذا بالتالي له مخاطر مستقبلية على المدى القريب والبعيد .

وتسعى السلطة المركزية من خلال الاستراتيجية الوطنية كما جاء في المشروع الى تركيز جميع الاجهزة التنفيذية في جميع المديريات وهذا من اجل فرض سياسة الامر الواقع وزيادة القبض على المحليات ..اذاً الاستراتيجية الوطنية تسعى النفرض مزيد من سيطرة القوة واخضاع المحليات .

وربما ان مسودة الاستراتيجية اشارت الى اهمية وجود استراتيجية وطنية لدعم اللامركزية وحددت التحديات التي تواجه عملية تعزيز اللامركزية في بعض القضايا التي أهملتها السلطة المحلية في الفترة الماضية وعلى وجه الخصوص عدم الاهتمام الكافي بالتنمية المحلية ، وضعف البناء المؤسسي والهيكلي للدولة اليمنية ،وعدم التركيز على شمولية اللامركزية ،وعدم التركيز على تكامل مكونات اللامركزية وعدم الاهتمام بإرساء ثقافة اللامركزية ،وضعف التنسيق بين الاجهزة المركزية ،وعدم توفر القدرات البشرية والامكانات المادية بالشكل المطلوب .

ولكن عملية التناول لهذه القضايا تكشف عن عدم ادراك القائمين على السلطة المحلية لحقيقة المتطلبات الأساسية للواقع ،وان التفكير يتم بطريقة زيادة نفوذ السلطة المركزية على السلطة المحلية وإلحاقها ضمن مشروع الخطاب الذي كان قائما في ثمانينات القرن الماضي حول بناء الدولة المركزية القوية فالسلطة لا تزال واقعة تحت تأثير وهم الماضي وعقلية الماضي وان السلطة المحلية مجرد وسيلة للوصول الى هذه الاهداف والى المزيد من السيطرة وتقاسم الثروات والنفوذ وغيرها .

وإلا لما أشارت مسودة الاستراتيجية إلى أنها تسعى لإيجاد خطة تنفيذ استراتيجية وبرامج عمل محددة تؤدي في الأخير إلى تحقيق الرؤية التي تراها القيادة السياسية وتنتظرها الجماهير ..وهذه العملية تعكس حقيقة التحول المرهون بالرؤية التي تراها القيادة السياسية ..وهذه الرؤية كما نجدها في الخطاب السياسي القائم وفي المنظومة التشريعية والدستورية تفضي جميعها الى فرض ارادة الدولة وسيطرة الدولة وهيمنة الدولة .

واعتبرت مسودة الاستراتيجية الوطنية ان صغر حجم الوحدات المحلية يؤدي الى انخفاض الوعي الضريبي ومن هذا المنطلق لا بد من مراعاة الحجم المناسب للوحدة المحلية من حيث الوعاء الضريبي المتمثل بعدد السكان والمرافق الاقتصادية المختلفة وما تمثله من عائد للسلطة المحلية فمن اجل ان تستطيع وحده اداريه محليه ان توظف القدرات البشرية المناسبة والوسائل والمعدات المناسبة لا بد من توافر موارد مالية كافية ،وكذا لا بد لها من ان تستفيد من هذه الوسائل بشكل اقتصادي كفء مما يستلزم تشغيلا كافيا لهذا القدرات وبحدودها الإنتاجية القصوى .

ان اهمال قضية حجم الوحدة الادارية المحلية والتوسع في إنشاء وحدات محلية صغيرة الحجم تجعلها تعاني من نقص الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية .مما ينعكس سلبياً على مستوى خدماتها ويجعل دورها يتمحور حول الخدمات الهامشية كمنح التراخيص إذ لايمكنها في هذه الحالة من القيام بدور تنموي فاعل.

وهذه القضية من أهم وأبرز القضايا التي استوعبتها مسودة الاستراتيجية وهي ايضا مؤشر جيد لفهم خلفية هذه المشكلة ومسئولية السلطة المركزية في اصدار قانون للتقسيم الاداري يحدد الأسس والمنطلقات الأساسية لأي تقسيم اداري يأخذ بخصوصيات المجتمعات المحلية وآفاق تطورها وان يعطي المحليات دورا في هذا الاطار.

ضمان تفعيل دور السلطتين المركزية والمحلية :-

اذا مماسبق نستطيع ان نتعرف على طبيعة المشكلات والاختلالات الادارية والسياسية التي تعاني منها بلادنا والتي افقدت الدولة القدرة على استنهاض الواقع وإحداث تنمية حقيقية في المجتمعات المحلية والتي تعاني في حقيقة الأمر من تعقيدات وصعوبات تنموية واقتصادية واجتماعية حادة ومتعددة ...ومن اجل إصلاح هذه الاختلالات لابد من اعادة النظر في اسلوب ادارتنا وتعاطينا مع مختلف القضايا الوطنية والديمقراطية ،وربما ان العديد من المؤتمرات المتعلقة بالشأن المحلي ،وكذا العديد من الندوات وورش العمل التي كرست لهذا الصدد ،بالاضافة الى ملاحظات المانحين والأصدقاء وشركاء التنمية بصفة عامة تركت لنا كم هائل من المقترحات والتوصيات .

يضاف الى موروثنا الثقافي الهائل في هذا الاطار ،وهذا الكم والموروث الاداري الواسع سيساعدنا على فهم الواقع أكثر والتعامل مع الصعوبات والتحديات بشفافية وموضوعية ولهذا لابد من اعادة النظر في طبيعة نشاط السلطة المركزية واسلوب تعاطيها مع قضايا الشأن المحلي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالآتي :-

1- تعميق الديمقراطية وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي الواسع .

2- اصلاح المنظومة السياسية ،وتسوية الملعب السياسي لكي يستوعب جميع فرقاء العمل السياسي والتنظيمي .

شوالقضايا السيادية .

4- إجراء دراسات موضوعية على موضوع التقسيم الإداري بحيث تأخذ بالبعد التاريخي والتجانس الثقافي والفكري والاقتصادي لسكان الوحدات الإدارية .

5- عدم إجراء التقسيم الإداري على أساس كيانات اجتماعية وجغرافية صغيرة. ولابد ان يحقق التقسيم الاداري النمو والاستقرار لجميع سكان الوحدات الادارية ...بحيث تستطيع كل وحدة ادارية الاعتماد على نفسها في تطوير قدراتها التنموية والبنائية .

6- رعاية الحوارات السياسية بدون تحيز او تعصب وتعزيز واقع الوحدة الادارية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويا .

7- اصلاح النظام الانتخابي والأخذ بنظام القائمة النسبية .باعتباره يحقق عدالة تمثيل جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية في أي مجالس منتخبة .

8- الأخذ بالنظام البرلماني باعتباره النظام الأكثر قبولا في العالم وقدرة على تحقيق العدالة والانسجام بين أفراد المجتمعات وهو النظام الديمقراطي البديل للنظام الرئاسي القائم في الكثير من البلدان في هذا العصر .

محمد عثمان طالب الجرادي

محنة الاقتصاد والشعب اليمني اليوم

يمر الاقتصاد اليمني هذه الأيام بمشكلة مالية واقتصادية مؤسفة أدت إلى استنزاف خزينة الدولة وتجفيف منابعها المالية طبقا لمصادر رسمية؛ هذا الوضع المالي الصعب دفع الحكومة للاستنجاد بالبنك الدولي لإنقاذها بقرض مالي إسعافي يعادل مبلغ 500مليون دولار..جاء رد البنك مؤخرا بفرض قائمة من الشروط المالية بعضها قاسية و ستطال بأعبائها المرهقة الفئات السكانية الفقيرة والمعدمة أي الغالبية العظمى من السكان حوالي (90%)؛ بمزيد من المعاناة والأضرار المعيشية الصعبة..دون التعرض للأسباب الحقيقية التي أسهمت في تدهور الوضع المالي إلى هذه الدرجة الحرجة..كما نرى كان بالإمكان تلافي واحتواء هذا الوضع المالي المأزوم بإجراءات قانونية؛ إدارية وأمنية مناسبة وفعالة وتخطيط مالي محكم؛ ولكن للأسف لم يحصل ذلك؛ فيما يلي نسلط الضوء بقدر من التحليل والتقييم الموضوعي على أهم تلك الأسباب وشروط البنك الدولي المشار إليها أنفا....

أولا: أهم أسباب المشكلة المالية الحالية

السبب الأول: ارتفاع النفقات المالية عن الإيرادات المالية للموازنة التقديرية للدولة من بداية السنة المالية المالية 2013م وإحداث فجوة تمويلية كبيرة بين الإيرادات والنفقات المالية بمبلغ يوفق 600مليار ريال بنسبة تقارب 25%..من القيمة الإجمالية للموازنة العامة التقديرية..دون تحديد طرق ووسائل مواجهتها أو مصادر سد الفجوة التمويلية الكبيرة؛ غير المسبوقة في البلاد..

السبب الثاني: الانفلات الأمني وتصاعد أعمال التخريب والتفجير الم